ثانيا : التوصيات

1- ضرورة نشر الوعي بالائتمانالإيجاري ّ في العراق ، ويتمثل ذلك في نشر الوعي فيما يتعلق بالائتمان الإيجاري ّ كأسلوب تمويلي حديث يضاف إلى مفاهيم التمويل الأخرى ، وفتح المجال أمام المؤسسات المالية والمصرفية العراقية للعمل بهذا الأسلوب من خلال توفير المناخ الملائم لعملها وذلك عن طريق سن التشريعات والقوانين التي تراعي خصوصيتها ، ومعالجة العقبات التي تعترض عملية تقديم التمويل بهذا الأسلوب .

2- توحيد المصطلحات المتعددة والخاصة بمسميات الائتمانالإيجاري ّ ومفهومه ومسميات شركات التأجير في الدول العربية ، والتي تحتوي عليها القوانين والمراجع الخاصة بهذا النشاط في هذه الدول ، لمنع الالتباس عند دراسة هذا النشاط مستقبلا ، وتسهيل مهمة الباحثين في هذا المجال .

3- ضرورة العمل على استخدام الائتمانالإيجاري ّ ، والتوعية بالفوائد التي تترتب من هذا الأسلوب للعقود وانعكاساته الإيجابية على مستوى الشركة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني وتطوير المشاريع الاقتصادية ومحاولة نشر مفهومه في الأوساط التجارية.

4- ضرورة حث المشرع العراقي إلى سرعة البدء في التأسيس للتشريعات الخاصة بالائتمانالإيجاري ّ حتى يتسنى للمصارف العراقية التقدم بخطوات راسخة نحو تحقيق أهداف الائتمانالإيجاري ّ والمساهمة في دعم برامج التنمية ذلك أن نظام الائتمانالإيجاري ّ بدون تشريع خاص به يتقدم خطوة ويتعثر خطوات ، ويسير إطرافه بارتباك ودون يقين ، لعدم وضوح الرؤيا والطر يق لهذا النظام ،إذ أن لا ضمانات أكيدة لحفظ حقوق كل من أطراف الائتمانالإيجاري ّ وباستثناء فرصة الاحتكام للقوانين العامة وغير المختصة بنزاعات الائتمانالإيجاري ّ ، والتي وان سعت إلى تحقيق العدالة فإنها قد لا تنصف أطراف النزاع لعدم الاختصاص ، ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة الدقة في إصدار هذه التشريعات ، مع الحرص على مشاركة المختصين بهذا النشاط وذوي الخبرة منهم ، نظرا إلى أن التشريعات غير المدروسة تؤدي إلى كثرة التعديلات فيها والذي بدوره يؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمرين بها .

5- اقتراح ربط علاقة قانونية بين المورد والمستأجر لضمان العيوب الخفية للأصل المؤجر عبر تضمين العقد على ضمان المورد العيوب الخفية للأصل ، وحق مطالبة المستأجر بذلك من المورد مباشرا دون الرجوع على المؤجر وا ٍخلاء طرف المؤجر من هذه العلاقة .

6- فتح المجال أمام المصارف الإسلامية للعمل بنشاط الائتمان الإجاري ّ في السوق العراقية يتطلب توفير المناخ الملائم لعملها وذلك عن طريق وضع قانون خاص خال يراعي خصوصيتها باعتبارها لا تتعامل بالفائدة ، أو على الأقل إجراء بعض التعديلات على قانون المصارف الإسلامية العراقي رقم 43 لسنة 2015 التي تساعدها في القيام بهذا النشاط (الإجارة المنتهية بالتمليك) .

7- التوسع في تطبيق الائتمانالإيجاري ّ باعتباره أحد أساليب توظيف الأموال والتي تصلح في الاقتصاديات المعاصرة المعتمدة على استخدام الأجهزة والمعدات الإنتاجية، مع ضرورة أجراء تقييم تفصيلي لمحفظة القروض الزراعية للتعرف على مدى قدرتها على توفير التمويل الزراعي المطلوب وبالتالي أهمية استخدام الائتمانالإيجاري ّ كصيغة حديثة للتمويل .

8- قيام المصرف الصناعي بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين الصناعيين بصيغة الائتمانالإيجاري ّ لإغراض التأسيس والتطوير والتوسع من خلال اعتماد دفعات إيجار منخفضة وتحديد فترة التسديد للدفعات الممنوحة .

9- ضرورة الشروع بتطبيق برنامج تنمية المنشات الصغيرة فضلا عن معرفة حجم العمالة التي يحتاجها القطاعين العام والخاص وتدريبها وتعليمها واكسابها المهارات الفنية التي تفي بإغراض سوق العمل ،وا عطاء دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص باعتباره ملاذ لمستقبل الأيدي العاملة ، مع ربط مخرجات نظام التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل ، ويمكن القول إلى أن تكون الأولوية للقطاع الزراعي كونه يستوعب اكبر قدر من القوى العاملة .

10- إعادة تعريف المنشات الصغيرة باعتماد معياري الاستخدام وحجم رأس المال وبسعات تتلاءم مع الوضع الحالي للاقتصاد العراقي .

11- زيادة تحفيز العاملين بالمصرف ورفع كفاءاتهم عن طريق التدريب والتأهيل في برامج الائتمان الإيجاري ّ ليكونوا قادرين على تنمية هذه الصيغة التمويلية.

12- عقد ندوات وورش عمل محلية ودولية لإدارات ومنتسبي الجهات التمويلية لتوسيع إدراك المنتسبين بهذه الإصدارات والآليات لتطبيقها.

13- ضرورة العمل على استخدام الائتمانالإيجاري ّ ، والتوعية بالفوائد التي تترتب من هذا الأسلوب للعقود وانعكاساته الإيجابية على مستوى الشركة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني وتطوير المشاريع الاقتصادية ومحاولة نشر مفهومه في الأوساط التجارية.

14- قيام الدولة بدعم المؤسسات المالية المختلفة من النواحي المالية والبشرية ومساعدتها في تطوير ذاتها واستثمار إمكانيات الدولة التخطيطية والتنظيمية وغيرها في دعم تلك المؤسسات ، فضلا عن العمل على تطوير أسواق الأوراق المالية من خلال إدخال الأساليب والمعايير المتعارف عليها دوليا للعمل فيها من اجل الارتقاء بأدائها وتمكينها من حشد المدخرات الداخلية وجذب الاستثمارات الخارجية وفيما يخص تفعيل الائتمانالإيجاري ّ .

15- اهتمام المراكز التدريبية التابعة إلى المؤسسات المالية بموضوع الائتمانالإيجاري ّ بان تشتمل البرامج التدريبية لها على موضع التمويل والاستثمار عموما والائتمانالإيجاري ّ على وجه الخصوص ، وان تشمل تلك البرامج على جميع الملاكات المتواجدة ذات العلاقة بالموضوع .

16- نقترح على المشرع العراقي استصدار قانون خاص بالائتمانالإيجاري ّ ، وذلك لمواكبة التطورات التي تحدث في بقية البلاد الأخرى. وأن العراق بحاجة إلى مواكبة التطور العالمي لمواصلة الاستثمارات والتنمية الاقتصادية ، مع ضرورة التعاون مع البنك المركزي العراقي حتى لا يتعارض هذا القانون مع القوانين الأخرى مثل قانون المصارف العراقي وقانون المصارف الإسلامية وقانون الشركات وغيرها من القوانين ذات العلاقة ،ويمكن الاستفادة من تجارب الدول العربية والتعرف على قوانينها الخاصة بالائتمانالإيجاري ّ واختيار منها ما يناسب الوضع الحالي للبلاد .

17- قيام المؤسسات الإعلامية المختلفة (المقروءة والمسموعة والمرئية) بدورها المطلوب في دعم وزيادة لوعي الاستثماري لدى الأفراد من خلال المقالات والبرامج المتخصصة ، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول بعد الاطلاع والتعرف على تجربتها في هذا المجال .

18- العمل على زيادة قدرة المشروعات في الحصول على التمويل اللازم عن طريق الائتمانالإيجاري ّ ،إذ لازال حصول هذه المشروعات على التمويل مرتبطا بشكل كبير بقدرتها على توفير الضمانات الكافية ، كما أن المصارف لازال لديها تصور عام بان تمويل هذه المؤسسات لازال خطرا وغير مربح ،ولهذا فقد استمرت المصارف في تجنب إقراض هذه المشروعات .

19- قيام المؤسسات المالية في تطوير وتحديث بنيتها التحتية ومجارات التطورات التقنية العالمية في هذا المجال ،وخاصة في مجال قواعد البيانات والاتصالات بما يخدم عمليات التمويل عموما والائتمانالإيجاري ّ على وجه الخصوص .

20- تهيئة المناخ المناسب لإقامة المنشات الاستثمارية في مجال الائتمانالإيجاري ّ والتوسع في المنشات القائمة ، وا ٍعطاء الاهتمام لتشغيل العمالة والطاقات المعطلة وفتح المزيد من فرص العمل أمام الشباب من خلال تشجيع رؤوس الأموال الخاصة العراقية والعربية والأجنبية في الاستثمار في هذا المجال .

21- ضرورة أتباع إستراتيجية للاستفادة من النمو الكبير في أصول القطاع المصرفي والسيولة المالية المتوفرة للمصارف وترجمتها إلى منح الائتمانالإيجاري ّ للمنشات الصغيرة ، لتجاوز متطلبات المصارف من الضمانات ، فضلا على الاهتمام بأقسام البحوث والدراسات والعمل على تطويرها لما لدورها الفعال في تقديم الدراسات والبحوث المتعلقة بمواضيع التمويل والاستثمار عموما والائتمانالإيجاري ّ على وجه الخصوص .

22- قيام مؤسسات (التربية والتعليم العالي) بدورها في توعية الأفراد بالأساليب التمويلية عموما والائتمان الإيجاري ّ على وجه الخصوص من خلال افتتاح أقسام التمويل والاستثمار ومدها بالمناهج الدراسية المناسبة على المستويات الدراسية المختلفة في الاعداديات (التجارية) والمعاهد والكليات فضلا عن الدراسات العليا .

23- العمل على التصدي لظاهرة الفساد بمختلف مسمياتها والحد من انتشارها وخصوصا في المرحلة الراهنة التي يتطلع فيها العراق إلى بناء اقتصاده المدمر ، وهذا لا يتم إلا بتوفر الإرادة السياسية الصادقة التي تتبنى استراتيجيات تستهدف انتشال البلد من الفساد والمفسدين .

24- نقترح أتباع سياسة التدرج في تفعيل الائتمانالإيجاري ّ في العراق إذ تتم تجربة أساليب عمل مختلفة في كل مرحلة ثم قياس النتائج المتخصصة قبل تعميم تلك الوسائل على معظم الاقتصاد وهذا يعني إمكان التحقق من الوسائل الايجابية وتطبيقها والتخلص من الوسائل السلبية وتجنبها ، وصولا إلى الوسائل المثلى للتفعيل .

ثالثا : الدراسات المستقبلية :

1- اثر الائتمانالإيجاري ّ في ربحية المصارف التجارية والإسلامية .

2- تأثير قرارات الائتمانالإيجاري ّ على الأداء المالي للشركات المستأجرة .

3- الائتمانالإيجاري ّ في ضوء الشريعة الإسلامية .

4- دور الائتمانالإيجاري ّ في تمويل سوق السكن في العراق .